2026 كانون 2 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12
January 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

فاعلية السياسة الخارجية العراقية مع مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003

م.م. دلال ناصر جعفر
جامعة بغداد / قسم السياسة العامة- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
dalal.Nasser2105@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

شهدت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 تحوّلًا جذريًا؛ نتيجة سقوط النظام السابق وتغيّر بنية الدولة والعلاقات الإقليمية. وقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى إعادة بناء علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعد أعوام من القطيعة والتوتر التي سبقت عام 2003، لا سيّما بسبب حرب الخليج الثانية وسياسات النظام السابق. وتركّزت الجهود العراقية على تحقيق الانفتاح الدبلوماسي واستعادة الثقة مع الدول الخليجية، عبر: تعزيز الحوار السياسي، وتطوير التعاون الاقتصادي والأمني، والانخراط في المحافل الإقليمية. ومع ذلك، واجهت هذه السياسة تحديات كبيرة، منها: النفوذ الإيراني في العراق، والانقسام الداخلي، والشكوك الخليجية حول استقلال القرار السياسي العراقي. وعلى الرغم من الصعوبات، شهدت العلاقات بعض التحسن التدريجي، تَمثّل في: إعادة فتح السفارات، وتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وأمني، والمشاركة في القمم العربية والخليجية المشتركة. كما حاول العراق أن يلعب دورًا توازنيًا في المنطقة، يسعى إلى تقريب وجهات النظر بين إيران ودول الخليج، وإظهار نفسه كـ(جسر تواصل) لا ساحة صراع. وبوجه عام، يمكن القول إن فاعلية السياسة الخارجية العراقية تجاه مجلس التعاون الخليجي بعد 2003 كانت محدودة نسبيًا، لكنها اتسمت بمرونة متزايدة وسعي مستمر نحو استعادة الدور الإقليمي للعراق، في ظل بيئة إقليمية معقدة وصراعات نفوذ متشابكة.

الكلمات المفتاحية: (السياسة الخارجية العراقية، مجلس التعاون الخليجي، العلاقات العراقية– الخليجية، العراق بعد عام 2003، الدبلوماسية العراقية).

The Effectiveness of Iraqi Foreign Policy with the Gulf Cooperation Council after 2003

A. L. Dalal Nasser Jafar
University of Baghdad Department of Public Policy- Center for Strategic and International Studies
dalal.Nasser2105@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Iraqi foreign policy witnessed a profound transformation after 2003 as a result of the fall of the former regime and the subsequent changes in the structure of the state and regional relations. Successive Iraqi governments sought to rebuild their relations with the Gulf Cooperation Council (GCC) countries after years of estrangement and tension that preceded 2003, particularly due to the Second Gulf War and the policies of the former regime. Iraqi efforts focused on achieving diplomatic openness and restoring trust with the Gulf states through enhancing political dialogue, developing economic and security cooperation, and engaging in regional forums. However, this policy faced significant challenges, including Iran's influence in Iraq, internal divisions, and Gulf skepticism regarding the independence of Iraq's political decision-making. Despite the difficulties, the relations witnessed some gradual improvement, manifested in the reopening of embassies, the signing of economic and security

cooperation agreements, and participation in joint Arab and Gulf summits. Iraq also sought to play a balancing role in the region by working to bridge the gap between Iran and the Gulf states and presenting itself as a "bridge of communication" rather than a battleground for conflict. Overall, it can be said that the effectiveness of Iraq's foreign policy toward the Gulf Cooperation Council (GCC) after 2003 was relatively limited. However, it was characterized by increasing flexibility and a continuous effort to restore Iraq's regional role amid a complex regional environment and intertwined power struggles.

Keywords: (Iraqi foreign policy, Gulf Cooperation Council, Iraqi-Gulf relations, Iraq after 2003, Iraqi diplomacy).

المقدمة

تُعَدّ السياسة الخارجية إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها الدول في تحديد مسارها الإقليمي والدولي، إذ تعبّر عن مجموعة المبادئ والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، من خلال تفاعلها مع البيئة الخارجية، بما يخدم مصالحها الوطنية العليا ويعزز مكانتها بين الدول. وفي هذا السياق، يُعَدّ العراق أحد أهم الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، لما يمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي وثقل تاريخي ومنذ عام 2003، شهد العراق تحولات جوهرية في نظامه السياسي وبنيته الداخلية، انعكست بصورة مباشرة على توجهاته الخارجية. فقد واجهت السياسة الخارجية العراقية تحديات معقدة، تمثلت في الانقسامات السياسية الداخلية، وتنامي النفوذ الإقليمي والدولي داخل الساحة العراقية، فضلًا عن الإرث التاريخي للعلاقات المتوترة مع بعض دول الجوار، لا سيّما دول مجلس التعاون الخليجي. وعليه، فإن دراسة فاعلية السياسة الخارجية العراقية تجاه مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 تكتسب أهمية بالغة؛ كونها تسلط الضوء على مسار العلاقات بين العراق ودول الخليج، ومدى نجاح العراق في إعادة صياغة سياسته الخارجية، بما يحقق التوازن بين مصالحه الوطنية ومقتضيات الواقع الإقليمي. كما تبرز أهمية هذا الموضوع في تحليل مدى قدرة العراق على تجاوز مرحلة العزلة والانفتاح مجددًا على محيطه العربي، وذلك عبر تبني سياسات تقوم على الحوار والتعاون المشترك، بما يعزز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

- **أهمية البحث:**

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يتناول جانبًا مهمًا من العلاقات الإقليمية للعراق بعد عام 2003، والمتمثل في تفاعله مع دول مجلس التعاون الخليجي. تكمن الأهمية في فهم طبيعة هذه العلاقات ودور السياسة الخارجية العراقية في إعادة بناء جسور التعاون والثقة مع محيطها العربي، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي. كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل مدى قدرة العراق على تحقيق توازن في علاقاته بين القوى الإقليمية، واستثمار علاقاته الخليجية لدعم التنمية الداخلية واستعادة دوره الفاعل في المنطقة.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة هذا البحث في عدم وضوح فاعلية السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003؛ بسبب تعدد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، مثل: الانقسامات السياسية، وتدخل القوى الإقليمية، وتباين مواقف الحكومات العراقية المتعاقبة. وقد أدى ذلك إلى تذبذب مستوى العلاقات بين العراق ودول الخليج بين فترات التوتر والانفتاح، مما أثّر في قدرة العراق على تحقيق توازن واستقرار في سياسته الخارجية. ومن هنا، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس: إلى أي مدى كانت السياسة الخارجية العراقية فاعلة في بناء علاقات مستقرة ومتوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003؟.

- **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية هذا البحث من أن فاعلية السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 كانت محدودة ومتأثرة بالظروف الداخلية والتجاذبات الإقليمية، إلا أنها شهدت تحسنًا تدريجيًا

في مراحل لاحقة مع سعي العراق إلى تبني نهج أكثر توازنًا وانفتاحًا على محيطه العربي. وبذلك، يمكن القول إن تطور العلاقات العراقية–الخليجية يرتبط بدرجة استقرار الوضع الداخلي في العراق، ومدى استقلال قراره السياسي عن التأثيرات الخارجية، وقدرته على توظيف الدبلوماسية كأداة لتحقيق مصالحه الوطنية وتعزيز دوره الإقليمي.

- **منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لبيان طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 وتحليل عوامل تطورها. كما استخدم المنهج التاريخي لتتبع مراحل العلاقة بين الجانبين، والمنهج المقارن لمقارنة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. واستند البحث إلى مصادر رسمية وأكاديمية متنوعة لتفسير الاتجاهات والأحداث بدقة وموضوعية.

- **هيكلية البحث:**

قسّم البحث إلى مبحثين، فضلًا عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول موضوع (المتغيرات التي أثّرت في توجهات السياسة الخارجية بعد عام 2003)، وشمل (غياب التنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبعه من تغيير في نظامه السياسي، وتدخل الدول الاقليمية المجاورة للعراق). وتناول المبحث الثاني موضوع (توجهات السياسة الخارجية للعراق إزاء دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003)، وشمل (سياسة العراق الخارجية تجاه الكويت بعد عام 2003، وسياسة العراق الخارجية تجاه السعودية بعد عام ٢٠٠3، وسياسة العراق الخارجية تجاه قطر بعد عام ٢٠٠3، وسياسة العراق الخارجية تجاه البحرين بعد عام 2003، وسياسة العراق الخارجية تجاه الأمارات بعد عام ٢٠٠3، وسياسة العراق الخارجية تجاه سلطنة عُمان بعد عام 2003).

المبحث الأول
المتغيرات التي أثّرت في توجهات السياسة الخارجية
بعد عام 2003

تتأثر السياسة الخارجية بالعوامل الداخلية للدولة وبالتحولات التي يشهدها النظام السياسي الدولي، لذا فإن أي تبدل في هذين الجانبين سينعكس على طبيعة الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية، وعلى مدى قدرة العراق على التحرك والمناورة في الساحة الدولية[1].

وعليه، فإن الغاية من التحرك السياسي الخارجي هي بناء منظومة من العلاقات والأنشطة الدولية، تُسهم في استثمار مقومات القوة إلى أقصى درجة ممكنة، والحد من تأثير عناصر الضعف، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستمرارية والاستقرار للدولة، وذلك من خلال السعي لتلبية متطلباتها وحماية مصالحها[2].

بعد الغزو الأمريكي عام 2003، أصبحت السياسة العراقية تواجه تعقيدات إقليمية ودولية، حدّت من قدرة الدبلوماسية العراقية على التحرك بحرية. فقد واجه العراق بيئة إقليمية شديدة الضغط أعاقت نشاطه الدبلوماسي، إذ أبدت بعض الدول العربية تحفظًا على انضمام العراق إلى محيطه العربي في ظل الاحتلال، أو قبلت بذلك بشروط معقدة، مما جعل تحركه الدبلوماسي في هذا الإطار صعبًا. وقد ترتب على ذلك، بطء واضح في إعادة افتتاح السفارات العراقية في الخارج، وكذلك في استئناف عمل السفارات العربية والأجنبية داخل العراق. كما شهدت المرحلة تدخلات من دول الجوار في الشؤون الداخلية العراقية بدوافع مصلحية غير محدودة، في حين احتفظت الولايات المتحدة -بوصفها دولة الاحتلال- بسيطرة واسعة على القرار العراقي، وفرضت رؤيتها وتوجهاتها في رسم سياسات العراق وعلاقاته الإقليمية والدولية[3].

لذلك تُعد التحديات الخارجية عاملًا أساسيًا في تحديد طبيعة أداء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، إذ أسهمت في تقييد قدرته على اتخاذ القرار السياسي المستقل. ومن ثم، يصبح من الضروري دراسة هذه التحديات وتحليلها والسعي للحد من تأثيرها، حتى لا تؤدي إلى إضعاف النظام السياسي أو تقويض دوره الخارجي، بل وربما التسبب في انهياره. ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

أولًا: غياب التنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية:

ما زال الانفصال بين غياب التنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية واضحًا، إذ لم يتحقق بعد الترابط والتكامل المطلوب بين الجانبين، الأمر الذي يشكل تحديًا ينبغي معالجته بعناية؛ لضمان أن تسهم السياسة الخارجية في دعم مسيرة التنمية في العراق، وتحسين أوضاعه الداخلية، وتعزيز قدرته على المنافسة إقليميًا ودوليًا[4].

ثانيًا: الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما تبعه من تغيير في نظامه السياسي:

مثّل الاحتلال الأمريكي تحديًا جوهريًا للعلاقات بين الولايات المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة بعد التغيير من جهة، ولطبيعة ارتباط العراق بالقوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى، إذ أسهم النفوذ الأمريكي في توجيه القرار السياسي العراقي بما يتماشى مع مصالح واشنطن داخل العراق والمنطقة. كما سعت الولايات المتحدة إلى جعل السياسة الخارجية العراقية امتدادًا لسياساتها في الشرق الأوسط، انطلاقًا من رؤيتها القائمة على تعزيز نفوذها العالمي، واعتبار أن التعامل مع الشأن العراقي يجب أن يتم عبر القنوات الأمريكية. وقد أدى ذلك إلى أن تتصرف بعض السفارات الأمريكية في عدد من الدول كما لو كانت بعثات دبلوماسية عراقية بديلة، تتولى متابعة القضايا المرتبطة بالعراق وحسمها. وفي الوقت نفسه، سعت القوى الدولية الكبرى كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين إلى استثمار الوضع القائم، وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق من خلال التعامل مع كلٍّ من الولايات المتحدة والعراق معًا[5].

أما بالنسبة إلى موقف الأمم المتحدة من العراق، فقد اتسم بالابتعاد الكبير، إذ كان دورها خاضعًا لما تقرره الولايات المتحدة الأمريكية، التي منحت نفسها الشرعية الدولية لاحتلال العراق من خلال قرار مجلس الأمن رقم (1483)، الذي اعترف فعليًا بالولايات المتحدة وبريطانيا كقوتين محتلتين للعراق. وقد منح هذا القرار للأمم المتحدة دورًا محدودًا وموازيًا للدور الأمريكي وحلفائه داخل العراق. ولم تتمكن الدبلوماسية العراقية من تحقيق تأثير ملموس داخل المنظمة الدولية، باستثناء بعض القرارات التي صدرت بدعم أمريكي وبموافقة الدول دائمة العضوية، في إطار تفاهمات مشتركة، مثل القرارات المتعلقة برفع الحصار عن العراق وحماية أمواله في الخارج[6].

وبذلك يمكن القول، إن العامل الأمريكي شكّل العنصر الأبرز في توجيه مسار السياسة الخارجية العراقية من ناحية، وفي التأثير على أوضاعها الداخلية من ناحية أخرى. فقد غابت في كثير من الفترات ملامح سياسة خارجية مستقلة للعراق، إذ كانت تخضع في الغالب لتأثير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، أو تُدار وفق اجتهادات شخصية ومصالح حزبية لمن تولّى مسؤولية القرار السياسي الخارجي في الحكومات المتعاقبة[7].

إن السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 فقدت قدرتها على التأثير في محيطها الخارجي؛ بسبب ضعف إمكانات الدولة العراقية، في حين كانت القوى الخارجية المتدخلة في الشأن الداخلي للعراق تمتلك عناصر قوة مكّنتها من فرض سياساتها بفاعلية أكبر. وقد ظل العراق -لفترة طويلة- عاجزًا عن صياغة سياسة خارجية مستقلة حتى توقيع اتفاقية الانسحاب الأمريكي. ومع ذلك، يبقى العامل الأمريكي ذا تأثير بارز في توجيه عملية صنع القرار الخارجي العراقي، لا سيّما في ظل بيئة إقليمية غير مرحبة بالنظام الجديد، وأوضاع دولية تسعى بعض أطرافها إلى إبقاء العراق منشغلًا بمشكلاته الداخلية. وبعد الانسحاب الأمريكي، عُدّ ذلك خطوة نحو تعزيز استقلال القرار السياسي الداخلي، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على السياسة الخارجية للعراق وعلاقاته مع محيطه الإقليمي والدولي[8].

ثالثًا: تدخل الدول الاقليمية المجاورة للعراق:

أدى الاحتلال الأمريكي إلى خلق بيئة مواتية لتدخل دول الجوار في الشأن العراقي، إذ استطاعت هذه الدول تعزيز نفوذها داخل العراق، عبر أجنداتها الخاصة مستفيدة من تعثر العملية السياسية. ونتيجة لذلك، لم تُبنَ العلاقات بين العراق وهذه الدول على أساس الاحترام المتبادل أو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية[9].

فضلًا عن ذلك، تواجه الدبلوماسية العراقية العديد من القيود في تعاملها مع دول الجوار الإقليمي والعربي؛ نتيجة الإرث الطويل من الخلافات والمشكلات الأمنية التي تعرقل التعاون مع بعض تلك الدول، مثل الخلافات مع تركيا حول ملف المياه، ومع إيران بسبب التدخلات المستمرة والنزاعات المتعلقة بالحدود والمياه والنفط، فضلًا عن التدخلات السياسية لبعض دول الخليج، والفتاوى المحرّضة، ودعم الإرهاب من قبل بعض الجهات داخل السعودية. لذلك فإن تجاوز هذه التحديات وتسوية الخلافات بين العراق وجيرانه يُعدّ أمرًا معقدًا، إذ تتداخل فيه عوامل داخلية تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي صعبة، لا سيّما في ظل تأثير بعض القوى السياسية العراقية التي ترتبط بمصالح مع هذه الدول، فضلًا عن الدور الأمريكي الذي ما زال يؤثر في القرار السياسي العراقي، ويُسهم في تعميق هذه التناقضات[10].

من خلال ما سبق، يتضح أن العوامل الداخلية والخارجية كان لها تأثير كبير في صياغة القرار السياسي العراقي، نتيجة التحولات التي شهدها النظام السياسي بعد عام 2003، وما نتج عنها من حالة عدم استقرار وصراعات حزبية على السلطة، فضلًا عن نظام المحاصصة والتوافق السياسي، وطبيعة النظام والدستور وبعض مواده التي ساهمت في إضعاف مركزية القرار. وقد أتاح هذا الواقع لدول الجوار -لا سيّما إيران والسعودية- التدخل بشكل مباشر في الشأن العراقي، بما يخدم مصالحها عبر أدواتها ونفوذها داخل السلطة. ونتيجة لذلك، أصبح القرار السياسي الخارجي العراقي يعاني من الاضطراب ويفتقر في كثير من الأحيان إلى الفاعلية المطلوبة في تمثيل العراق على الساحة الدولية، لا سيّما في ظل تزايد العمليات الإرهابية وتردد بعض الدول في التعامل مع العراق؛ بسبب غموض المشهد الداخلي والصورة السلبية التي تنقلها وسائل الإعلام. كما أن ضعف انتماء بعض ممثلي العراق في بعثاته الدبلوماسية أثر سلبًا على أداء السياسة الخارجية، وجعلها محدودة التأثير في القضايا الأساسية التي تمس صورة العراق ومكانته الدولية[11].

المبحث الثاني
توجهات السياسة الخارجية للعراق إزاء دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003

شهدت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، تحولات جوهرية نتيجة التغير الكبير في بنية النظام السياسي وسقوط النظام السابق، ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة علاقات العراق الإقليمية، لا سيّما مع دول مجلس التعاون الخليجي[12]. فقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون مع هذه الدول، بعد أعوام من التوتر والقطيعة، في إطار سياسة جديدة تقوم على مبدأ الحوار، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع محاولة تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية العراقية والتحديات الإقليمية. وتُعَدّ دراسة توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 مدخلًا مهمًا لفهم مسار العلاقات العربية–العراقية ومستقبلها، وذلك في ظل المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة[13].

بعد إقرار الدستور العراقي الجديد لعام 2005، الذي رسم ملامح الدولة وحدد الإطار القانوني لعلاقاتها مع محيطها العربي والإقليمي، وطريقة تعاملها مع دول المنطقة والعالم، نصّت المادة (الثامنة) من الباب الأول ضمن المبادئ الأساسية على أن العراق يلتزم بمبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، مع احترام التزاماته الدولية. وانطلاقًا من هذه المبادئ، شرّع العراق بفتح صفحة جديدة في علاقاته مع دول الجوار العربي والإسلامي، ومع المجتمع الدولي بوجه عام[14].

أولًا: سياسة العراق الخارجية تجاه الكويت بعد عام 2003:

عند تناول السياسة العراقية تجاه الكويت، يتضح أن الموقع الجغرافي المتميز والأهمية الاستراتيجية للكويت شكّلا عاملًا رئيسًا في رسم ملامح السياسة الخارجية العراقية تجاهها على المستويات السياسية والاقتصادية والتاريخية. فعلى الرغم من صغر مساحة الكويت وقلة عدد سكانها، فإن موقعها المطلّ على الخليج العربي ووقوعها بين ثلاث قوى إقليمية كبرى -إيران، والسعودية، والعراق)- منحها أهمية

جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية تتجاوز حجمها الجغرافي، مما جعلها عنصرًا مؤثرًا في معادلات الأمن الإقليمي والتوازنات السياسية في المنطقة[15].

وبناءً على ذلك، فقد أثّرت هذه العوامل بشكل واضح في طبيعة العلاقات السياسية بين العراق والكويت قبل عام 2003، إذ اتسمت تلك العلاقات بالتوتر وسوء الفهم، ما أدى إلى نشوء العديد من الأزمات والمشكلات، بل وتطور الأمر إلى اندلاع الحروب. وقد ترتب على ذلك سلسلة من التداعيات، انتهت بتدخل الأمم المتحدة لوضع تسويات نهائية لقضية الحدود، وتحديد التعويضات، وفرض العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الأمن الدولي[16].

وعلى الرغم من ذلك، فقد طرأ تحسّن واضح على مسار العلاقات السياسية بين العراق والكويت بعد عام 2003، إذ انعكس هذا التطور بشكل إيجابي في تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، على الرغم من بقاء عدد من القضايا العالقة والخلافات التي لم تُحسم بشكل نهائي حتى الوقت الحاضر[17].

لذا فإن سياسة العراق الخارجية تجاه الكويت تحكمها ثلاث إشكاليات رئيسية: الاشكالية الأولى: تتمثل في افتقار العراق لإطلالة بحرية تتناسب والوزن الجيوبوليتيكي للعراق، لا سيّما أن العراق يمتلك مقومات بناء قوة اقتصادية واعدة بحكم الامكانيات الطبيعية والبشرية التي يحظى بها. أما الاشكالية الثانية: تتمثل بالملفات العالقة التي لم يتم تسويتها، مشكلة ترسيم الحدود والحقول النفطية الحدودية وميناء مبارك الذي يمثل العنصر الرئيس في هذه الإشكالية. فضلًا عن الإشكالية الثالثة: ألا وهي النفسية التي ترتبت على دخول القوات العراقية الى الكويت عام ١٩٩٠، والتي جعلت من الكويت صناع القرار والشعب يتربى على ثقافة الادراك بأن العراق قد احتل الأراضي الكويتية، وهذا ما يدفعهم الى التحذير منه مما يؤثر على الرؤية الكويتية لأي علاقات مستقبلية مع العراق[18].

وعليه، فإن السياسة الخارجية للعراق تجاه الكويت تبقى مفتوحة على عدة احتمالات، بين تطور إيجابي أو تراجع سلبي؛ وذلك بسبب استمرار بعض القضايا العالقة بين البلدين، والتي قد تتيح مستقبلًا مجالًا لتدخلات إقليمية أو دولية. كما أن العامل الجغرافي يشكل ضغطًا مؤثرًا يفرض إعادة تقييم طبيعة العلاقات السياسية بين الجانبين، إذ لا يمكن للعراق أو الكويت تجاوز واقع الجوار الجغرافي المفروض عليهما، ما يستدعي التعامل معه بعقلانية ورؤية استراتيجية تضمن تحقيق مصالح الطرفين قدر الإمكان[19].

وبناءً على ذلك، تُعدّ قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت من أعقد القضايا التي واجهت وما تزال تؤثر في طبيعة العلاقات بين البلدين. فقد جرى تحديد الحدود استنادًا إلى القرار الأممي رقم (833)، الذي لم يوافق عليه العراق إلا تحت ضغوط دولية كبيرة. وبعد عام 2003، سعت الكويت إلى استثمار هذا القرار لصالحها، إذ بدأت تظهر مشكلات حدودية جديدة نتيجة استغلالها للظروف السياسية غير المستقرة في العراق، إذ قامت عام 2005 بإنشاء سياج حدودي امتد داخل الأراضي العراقية بمئات الأمتار، ما أدى إلى فقدان العراق لمساحات واسعة من أراضيه[20].

ومن أبرز العوامل التي أثّرت في توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، إعلان الأخيرة عن مشروع إنشاء ميناء مبارك عقب وضع العراق حجر الأساس لميناء الفاو الكبير. ويمكن القول إن مشروع ميناء مبارك لم يكن خطوة عفوية، بل جاء عن قصدٍ وتخطيطٍ مسبق، بعد أن أدرك صانع القرار الكويتي أن تنفيذ ميناء الفاو سيجعل منه محورًا استراتيجيًا ضمن منظومة الربط السككي الممتدة نحو أوروبا، والمعروفة باسم القناة الجافة. فهذا المشروع العراقي من شأنه أن يُحدث تحولًا جذريًا في خريطة النقل البحري العالمية، إذ سيتيح نقل البضائع القادمة من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر الأراضي العراقية، الأمر الذي دفع الكويت إلى التحرك لإعاقة هذا المشروع الاستراتيجي وإفشال جدواه المستقبلية[21].

وإدراكًا من العراق للأهمية الاستراتيجية لميناء الفاو الكبير في شبكة النقل الدولية، يتضح أن هذه الأهمية تتزايد مع النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي في دول آسيا الصاعدة، مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية. فهذه الدول باتت تمثل المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، ما يمنحها دورًا متعاظمًا في حجم النشاط الاقتصادي الدولي. ويُعَدّ العراق جسرًا بريًا حيويًا يربط بين اقتصاديات أوروبا واقتصاديات آسيا

الصاعدة، الأمر الذي يتطلب من صانع القرار السياسي العراقي وعيًا استراتيجيًا بالتحولات الجيوسياسية والاقتصادية الجارية، وفي مقدمتها مشروع طريق الحرير الجديد. ومن ثمّ، ينبغي وضع خطط طويلة المدى تمكّن العراق من أداء دوره الفاعل في تعزيز حركة الاقتصاد العالمي وتوسيع مكانته ضمن المنظومة التجارية الدولية[22].

ثانيًا: سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية بعد عام ٢٠٠3:

تُعدّ من أبرز العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقة بين العراق والسعودية، هو الثقل الجيوسياسي الكبير الذي تتمتع به الدولتان. إذ تمنحهما المساحة الواسعة وعدد السكان والموارد الاقتصادية والنفطية، موقعًا مميزًا في معادلات المنطقة. وتُعَدّ الحدود المشتركة بين البلدين -التي تمتد لمسافة تقارب 812 كم- من أطول الحدود بعد إيران، ما يجعل الامتداد الجغرافي عنصرًا مهمًا في تعزيز أو تباعد العلاقات بين البلدين. كما أن طبيعة علاقة كلٍّ من العراق والسعودية مع إيران، إلى جانب تنامي التعاون الاقتصادي بين بغداد والرياض، تُعَدّ من العوامل المؤثرة في مسار العلاقات الثنائية بينهما[23].

تُعَدّ علاقة العراق بإيران من أبرز العوامل المؤثرة في سياسته تجاه السعودية، لا سيّما بعد التقارب العراقي–الإيراني عام 2003، الذي أثار قلق الرياض. فالسعودية تنظر إلى العراق كساحة تنافس مع إيران، وتخشى من توسع نفوذها داخل أراضيه وامتداده إلى المنطقة الشرقية ذات الغالبية الشيعية. لذلك تسعى السعودية إلى الحد من النفوذ الإيراني ومنع تأثيره على السياسة العراقية، في حين ترى أن طهران تمارس دورًا ضاغطًا على بغداد، وتعتبر العراق جزءًا من مجالها الحيوي. هذا التداخل جعل السعودية تنظر إلى السياسة العراقية من زاوية حجم الحضور الإيراني فيها، لا سيّما مع تأثير العراق في قضايا إقليمية مثل (البحرين واليمن وسوريا)، ما يزيد من مخاوفها من انحياز بغداد للمواقف الإيرانية على حساب علاقاتها مع الرياض[24].

وبعد أن أدركت السعودية أهمية استعادة العراق إلى محيطه العربي والخليجي، سعت إلى تطوير علاقاتها معه ضمن استراتيجية جديدة تبنتها منذ تولي الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان قيادة البلاد. غير أن الموقف العراقي لم ينسجم تمامًا مع التوجه السعودي الداعي إلى إبعاده عن إيران؛ وذلك لأسباب عدّة، أبرزها: امتلاك العراق حدودًا واسعة مع إيران، واعتماده سياسة خارجية متوازنة لا تميل إلى أي محور إقليمي، فضلًا عن تقديره للدعم الإيراني خلال حربه ضد تنظيم داعش. وبذلك، ظل العراق محافظًا على مسافة حذرة في علاقاته مع السعودية ودول الخليج، دون أن تصل إلى مرحلة القطيعة، إذ تبقى طبيعة العلاقات العراقية–السعودية مرتبطة بقدرة بغداد على تحقيق التوازن بين كلٍّ من الرياض وطهران[25].

وفي مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، تسعى السعودية إلى توظيف ثقلها الاقتصادي والسياسي؛ لتقديم بدائل تمكّن العراق من تقليل اعتماده على إيران، أو على الأقل الحد من عمق تلك العلاقة. ويأتي هذا التوجه ضمن رؤية السعودية 2030 التي أطلقها ولي العهد محمد بن سلمان، والهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال زيادة الإنتاج غير النفطي وتوسيع الأسواق الإقليمية. وفي هذا الإطار، تعد العراق سوقًا واعدة لها، وهو ما يفسر توقيع (13) اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين، فضلًا عن سعي أربع شركات سعودية كبرى (أرامكو، وسابك، ومعادن، وأكوا باور) للاستثمار في السوق العراقية. كما تعمل السعودية على طرح بدائل للطاقة عبر مشروع الربط الكهربائي المشترك مع العراق، الذي يُتوقع تنفيذه خلال الأعوام القريبة القادمة[26].

لذلك، عمل صانع القرار في السياسة الخارجية العراقية على اعتماد آليات جديدة، تتناسب مع المتغيرات التي شهدتها الساحة السياسية بعد عام 2003؛ بهدف إعادة بناء الثقة المتبادلة، وتطوير العلاقات مع السعودية بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين. فالعراق يسعى إلى تعزيز روابطه السياسية والاقتصادية مع السعودية، مستفيدًا من خبراته السابقة لاستعادة دوره الفاعل في محيطه الخليجي، وذلك عبر التعاون مع مختلف القوى الإقليمية والدولية[27].

ثالثًا: سياسة العراق الخارجية تجاه قطر بعد عام ٢٠٠3 :

تُعَدّ العلاقات بين العراق وقطر من العلاقات التي شابها قدر من التوتر وعدم الاستقرار؛ نتيجة لسياسات الدوحة تجاه بغداد منذ عام 2003. فقد أسهمت قطر في دعم الوجود العسكري الأمريكي، عبر تقديم تسهيلات لوجستية ومادية للقوات المحتلة، واستمرت لاحقًا في اتباع نهج سياسي أثّر في الأمن الداخلي العراقي، وذلك من خلال دعم بعض الجماعات المتطرفة وتمويل قوى سياسية بهدف تحقيق مصالحها الإقليمية الخاصة. وتأتي هذه السياسة في إطار المسعى القطري لتوسيع نفوذها في المنطقة، ومحاولة ترسيخ دورها القيادي على الساحة الخليجية والعربية باستخدام أدوات سياسية وإعلامية غير مباشرة. وبهذا، يمكن القول إن النهج القطري تجاه العراق يمثل جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز النفوذ الإقليمي، حتى وإن ترتب على ذلك إضعاف استقرار بعض الدول المجاورة[28].

استمرت السياسة القطرية في اتخاذ مواقف مناهضة للعملية السياسية في العراق بعد عام 2003، ويُعد مؤتمر الدوحة عام 2015 مثالًا بارزًا على ذلك، إذ عُقد لمناقشة الشأن العراقي من دون التنسيق مع الحكومة العراقية، وحضره شخصيات مطلوبة للقضاء العراقي. وأسفر المؤتمر عن رفض العملية السياسية القائمة واعتبارها نتاجًا للاحتلال الأمريكي، والدعوة إلى إلغائها وإلغاء الدستور العراقي الجديد. وقد أدت هذه المواقف القطرية إلى أن تتخذ السياسة الخارجية العراقية موقفًا مقابلًا ومعارضًا للنهج القطري، استنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية[29].

اتبعت قطر سياسة داعمة للتيارات الإسلامية وحركات التمرد في المنطقة، ما دفع السعودية والإمارات والبحرين إلى سحب سفرائها من الدوحة عام 2014. وردّت قطر بعقد اتفاقية تعاون استراتيجي مع تركيا، تضمنت إنشاء قاعدة عسكرية تركية على أراضيها، مما فاقم الأزمة الخليجية. وفي عام 2017 أعلنت السعودية والبحرين والإمارات ومصر مقاطعة قطر متهمة إياها بتمويل التنظيمات الإرهابية والتقارب مع إيران، ووضعت شروطًا لإنهاء المقاطعة شملت إغلاق القاعدة التركية، وتخفيف العلاقات مع إيران، ووقف دعم التنظيمات المتطرفة، وإغلاق قناة الجزيرة، ووقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[30].

أدت الأزمة الخليجية إلى دخول قطر في حالة من العزلة الإقليمية، ما دفعها إلى إقامة تحالفات جديدة لتجاوز تلك العزلة، وكان من ضمنها التقارب مع العراق الذي كان بدوره بحاجة إلى دعم إقليمي لمواجهة الإرهاب. وقد التقت مصالح الطرفين في تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية بينهما، إذ تبنى العراق موقف الحياد والدعوة إلى الحوار لحل الأزمة الخليجية سلميًا، مما ساهم في تحسين العلاقات العراقية–القطرية، وفتح آفاق للتعاون في مجالات إعادة الإعمار، ومحاربة العناصر الإرهابية[31].

شهدت العلاقات العراقية–القطرية خلال الأعوام الأخيرة تطورًا ملحوظًا، وذلك في إطار سياسة الانفتاح الإقليمي التي انتهجها العراق؛ بهدف إقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية والخليجية. وقد تجسد هذا التقارب من خلال زيارات رسمية متبادلة بين الجانبين، منها زيارة رسمية إلى قطر في منتصف عام 2019، تلتها زيارة أخرى في 20 شباط 2021، كما أعقبها قيام الجانب القطري بزيارة رسمية إلى بغداد في 24 آذار 2021. وقد هدفت هذه اللقاءات إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وتعكس مجتمعةً اتجاهًا جديدًا في العلاقات الثنائية، يسعى من خلاله الطرفان إلى ترسيخ التعاون المشترك، وتفعيل دورهما الإقليمي ضمن إطار من التوازن والانفتاح المتبادل[32].

رابعًا: سياسة العراق الخارجية تجاه البحرين بعد عام 2003:

تُعَدّ البحرين من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي أعادت افتتاح سفارتها في بغداد بعد عام 2003، مما أسهم في تنشيط العلاقات التجارية وتزايد حركة النقل الجوي بين البلدين. غير أن هذه العلاقات شهدت تراجعًا ملحوظًا عام 2011، عقب الأحداث التي شهدتها البحرين في سياق الربيع العربي، والتي حظيت بتأييد بعض الأطراف السياسية في العراق، فضلًا عن الدعم الإيراني لتلك التحركات. ويُلاحظ أن السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي غالبًا ما تتأثر بالتطورات الداخلية في العراق وبتصريحات القوى السياسية العراقية المرتبطة بالمواقف الإقليمية[33].

تأثرت العلاقات العراقية–البحرينية بمواقف بعض القوى السياسية داخل العراق، التي أبدت دعمًا للاحتجاجات في البحرين عام 2011، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين. وقد انعكست تلك المواقف

في تحركات برلمانية وشعبية داخل العراق، وأسفرت عن تراجع التعاون الدبلوماسي والاقتصادي، بما في ذلك وقف الرحلات الجوية، وهو ما يعكس تأثر العلاقات الثنائية بالمتغيرات السياسية الإقليمية[34].

استمرت العلاقات العراقية البحرينية في حالة من التوتر السياسي حتى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة عام 2014، وشهدت انفراجة نسبية بعد زيارة وزير خارجية البحرين إلى بغداد في 13 آب 2017، والتي جاءت لتهنئة العراق بتحرير الموصل، ولتعزيز الحوار وتحسين العلاقات بين البلدين. جاءت هذه الخطوة بعد فترة من الخلافات الدبلوماسية على خلفية احتجاج البحرين على تصريحات عراقية، بشأن إعدام ثلاثة أشخاص أدينوا بهجوم وقع عام 2014. وأكد الجانبان خلال الزيارة رغبتهما في تطوير العلاقات على أساس التعاون والمصالح المشتركة[35].

وتمثلت آخر أزمة سياسية بين العراق والبحرين في عام 2019، عندما رفض العراق المشاركة في مؤتمر عقد في المنامة بتاريخ 25 حزيران، تناول الجوانب الاقتصادية لما عُرف بـ(صفقة القرن)، التي رعتها الولايات المتحدة كخطة سلام بين إسرائيل ودول المنطقة. وجاء الرفض العراقي تأكيدًا على تمسكه بموقفه الداعم للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، في وقت قوبل فيه المؤتمر برفض رسمي وشعبي فلسطيني واسع[36].

وممكن القول، إن العلاقات بين العراق والبحرين ما زالت دون المستوى المطلوب، ويُظهر ذلك غياب البحرين عن قمة بغداد المنعقدة في 28 آب 2021، على الرغم من جهود الحكومة العراقية آنذاك لتعزيز انفتاحها على دول مجلس التعاون الخليجي. وتعود أسباب ذلك إلى وجود عوامل تعيق تطور هذه العلاقات، من أبرزها تأثير المصالح الإيرانية في العراق، إذ تسعى طهران إلى الحفاظ على نفوذها، ومنع أي تقارب عراقي واسع مع محيطه العربي والإقليمي[37].

خامسًا: سياسة العراق الخارجية تجاه الأمارات بعد عام ٢٠٠3:

اتسمت السياسة الخارجية العراقية تجاه دولة الإمارات بعد عام 2003، بالتقدير والعرفان لمواقفها الإنسانية الداعمة للعراق خلال فترة الحصار، أذ أعربت بغداد عن امتنانها لجهود الإمارات في المساعدات والإعمار، لا سيّما قرارها عام 2008 بشطب ديونها المستحقة على العراق والبالغة نحو (سبعة) مليارات دولار، فضلًا عن مبادراتها الإنسانية في علاج الأطفال العراقيين. وفي المقابل، سعت الإمارات إلى دعم استقرار العراق وتقريب وجهات النظر بين مكوناته السياسية، إلا أن وجودها واجه رفضًا من بعض الجماعات المسلحة التي اعتبرته امتدادًا للنفوذ الأمريكي، فضلًا عن تعقيدات تتعلق بالتنافس الإيراني–الإماراتي، لا سيّما بشأن قضية الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، ما جعل الموقف العراقي تجاه الإمارات يتأثر بحسابات النفوذ الإيراني في البلاد[38].

مرت العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بحالة من التوتر خلال المدة بين عامي (2006-2014)، إذ اتجهت السياسة العراقية آنذاك نحو التقارب مع إيران على حساب الانفتاح العربي والخليجي، مع توجيه اتهامات للدول الخليجية بدعم جماعات متشددة داخل العراق. وأدت هذه السياسات إلى انتقادات خليجية واسعة، لا سيّما بسبب ما اعتُبر تهميشًا لفئات من المجتمع العراقي. وبوجه عام، تسببت تلك المرحلة في ابتعاد العراق عن محيطه العربي وتقوية ارتباطه بإيران، ضمن نهج سياسي يغلب عليه الطابع الطائفي، ويصب في خدمة المصالح الإيرانية أكثر من المصلحة الوطنية[39].

لم تشهد العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تحسنًا ملحوظًا حتى نهاية عام 2014، حين شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولًا واضحًا عقب تشكيل حكومة جديدة وتزايد الحاجة إلى الدعم الإقليمي والدولي في مواجهة تنظيم داعش. وجاء هذا التحول من خلال خطوات انفتاح على دول الخليج، من بينها زيارة رسمية إلى دولة الإمارات في 15 كانون الأول 2014، التي هدفت إلى تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أبدت الإمارات حرصها على دعم استقرار العراق وتنميته، وأكدت ذلك عمليًا من خلال شطب الديون المستحقة عليه، في إطار مسعى لتعزيز العلاقات الثنائية وبناء شراكة قائمة على الثقة والمصالح المشتركة[40].

شهدت العلاقات بين العراق والإمارات، وكذلك مع بقية دول الخليج، تحسنًا واضحًا خلال المدة بين عامي (2020-2022)، إذ سعت الحكومة العراقية آنذاك إلى بناء علاقات متوازنة مع محيطها العربي

إلى جانب علاقاتها الإقليمية الأخرى. غير أن هذا التوجه واجه معارضة من بعض الأطراف السياسية المرتبطة بأجندات خارجية، لا سيّما بعد الجدل الذي أُثير عقب أنباء عن قرار إماراتي بتقييد منح سمات الدخول لمواطني عدد من الدول، من بينها العراق، ما دفع بعض الجهات إلى المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية، في خطوة اعتُبرت محاولة لعرقلة التقارب العراقي–العربي خدمةً لمصالح قوى خارجية[41].
تُعد قمة بغداد التي انعقدت في 28 آب 2021 تجسيدًا واضحًا للتوجه الجديد في السياسة الخارجية العراقية الهادفة إلى تعزيز انفتاح العراق على محيطه العربي والإسلامي واستعادة دوره الإقليمي. وقد شهدت القمة مشاركة بارزة من دولة الإمارات، ما عُدّ دعمًا لأهدافها الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما هدفت القمة إلى تخفيف حدة التوترات الإقليمية وتمكين العراق من لعب دور الوسيط في حل الأزمات الإقليمية. وتعبّر المشاركة الإماراتية في هذا الحدث عن تأييدها لجهود العراق في استعادة مكانته العربية والإقليمية وترسيخ سيادته، إيمانًا منها بأهمية عودة العراق إلى موقعه الطبيعي كرافد حضاري ومركز إشعاع عربي وإسلامي[42].

سادسًا: سياسة العراق الخارجية تجاه سلطنة عُمان بعد عام 2003:
ترتكز السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على نهج الحياد وعدم الانحياز، مع الالتزام بمبدأ الحوار والسعي لحل النزاعات بالطرق السلمية. وتُعرف السلطنة باتباعها سياسة متوازنة تقوم على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة والمساهمة في تحقيق السلام الإقليمي والدولي، دون الانخراط المباشر في الصراعات أو التكتلات السياسية التي قد تهدد استقرارها الداخلي أو السلم الاجتماعي. كما تحرص عُمان على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتؤكد في مختلف المحافل الإقليمية والدولية على تمسكها بمبادئ التعايش السلمي والحوار البناء بين الشعوب. وفي هذا الإطار، جاءت السياسة الخارجية العراقية تجاه سلطنة عُمان منسجمة مع هذه التوجهات، إذ اعتمدت على مبدأ المعاملة بالمثل والتعاون الهادئ القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[43].
ويرتبط العراق بعلاقات ودية ومستقرة مع سلطنة عُمان، تقوم على: أسس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والسعي لتعزيز المصالح المشتركة، وحماية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والعالم العربي عمومًا. وقد اتسمت مواقف السلطنة تجاه العراق خلال الأزمات التي مر بها خلال العقود الأخيرة بالتعاطف والدعم والتعاون، وهو ما يقدّره العراق عاليًا في إطار احترام سيادة الدول ومساعيها لحل الخلافات الإقليمية بالطرق السلمية. وبناءً على ذلك، تُعَدّ العلاقات العراقية–العُمانية طبيعية ومتوازنة، خالية من التوتر، وتعتمد على التعاون البنّاء وخدمة المصالح المشتركة بين البلدين[44].

الخاتمة وعرض الاستنتاجات

- **الخاتمة:**

مرّت السياسة الخارجية العراقية تجاه مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 بمراحل متعددة تراوحت بين التوتر والانفتاح، تبعًا لطبيعة التحولات السياسية والأمنية التي شهدها العراق والمنطقة. فبعد سقوط النظام السابق، واجه العراق صعوبات كبيرة في إعادة بناء علاقاته الخارجية نتيجة الأوضاع الداخلية المعقدة والتدخلات الإقليمية والدولية. ومع مرور الوقت، سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى استعادة علاقاتها مع الدول الخليجية من خلال تبني سياسة أكثر انفتاحًا ومرونة، هدفها تجاوز الإرث الماضي والانخراط في محيطه العربي والإقليمي بشكل متوازن. وقد ساهمت التحولات الإقليمية، ولا سيما في مرحلة ما بعد 2014، في دفع العراق لتعزيز تعاونه مع دول الخليج ضمن إطار الشراكة الاقتصادية والأمنية ومكافحة الإرهاب.

- **الاستنتاجات:**

١. اتسمت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 بعدم الاستقرار؛ نتيجة الانقسامات الداخلية والتجاذبات الإقليمية.
٢. تأثرت علاقة العراق بدول مجلس التعاون الخليجي بالعوامل الطائفية والتدخلات الخارجية، لا سيّما من قبل إيران.

٣. شهدت فترات لاحقة – لا سيّما بعد عام 2014– ميلًا أكبر نحو الانفتاح والتعاون الإقليمي، لا سيّما مع الإمارات والسعودية.
٤. تسعى دول الخليج إلى دعم استقرار العراق؛ لما له من أهمية استراتيجية في حفظ توازن المنطقة.
٥. على الرغم من التطورات الإيجابية، ما زالت العلاقات العراقية–الخليجية بحاجة إلى تعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني.

- **التوصيات:**

١. ضرورة انتهاج سياسة خارجية عراقية متوازنة ومستقلة، تراعي المصالح الوطنية أولًا وتبتعد عن الاستقطابات الإقليمية.
٢. العمل على بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع دول مجلس التعاون الخليجي، تقوم على المصالح المشتركة واحترام السيادة.
٣. تفعيل القنوات الدبلوماسية والاقتصادية؛ لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري.
٤. إشراك العراق بفاعلية أكبر في المبادرات الإقليمية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج والمنطقة العربية.
٥. تشجيع الحوار المستمر بين العراق ودول الخليج؛ لتجاوز الخلافات السابقة وتعميق الثقة السياسية.
٦. دعم الجهود الأكاديمية والبحثية لدراسة سبل تطوير العلاقات العراقية–الخليجية، بما يخدم الأمن والتنمية الإقليمية.

الهوامش

(1) صباح نعاس شنافة، "استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد (51)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 118.
(2) علي عباس مراد، "الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة"، مجلة قضايا سياسية، المجلد (4)، العدد (13)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ، 2008، ص 71-72.
(3) كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، مجلة دراسات دواية، مركز الدراسات الدولية، العدد (44)، جامعة بغداد، 2010، ص 8.
(4) حسن علاوي خليفة، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 310-311.
(5) كوثر عباس الربيعي، المصدر السابق، ص 9.
(6) عدنان هادي نور الأسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005-2012، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص 111.
(7) ظاهر عبد الزهرة الربيعي وعبد الأمير هادي العمري، "السياسة الخارجية العراقية ومحدّداتها بعد عام 2003"، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (9)، العدد (1)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2019، ص 959.
(8) عدنان هادي نور الأسدي، المصدر السابق، ص 120-122.
(9) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 251.
(10) كوثر عباس الربيعي، المصدر السابق، ص 9.
(11) ظاهر عبد الزهرة الربيعي وعبد الأمير هادي العمري، المصدر السابق، ص 960-961.
(12) يُعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC) إطارًا إقليميًا تأسس في 25 أيار 1981 بموجب اتفاقية تم توقيعها في الرياض، ويضم في عضويته (ست) دول هي: السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، وعُمان. ويهدف المجلس إلى: تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية والاجتماعية والثقافية، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، كما يسعى إلى توحيد المواقف الإقليمية والدولية للدول الأعضاء، ودعم التعاون المشترك لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، وصولًا إلى صيغة متقدمة من الوحدة الخليجية التي تعزز مكانة المنطقة في النظامين الإقليمي والدولي. للمزيد ينظر: عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، 2012.

(13) جمال مالك عشم خلف، "واقع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2005"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (4)، العدد (33)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2023، ص 171.
(14) دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (الثامنة)، الباب (الأول)، جريدة الوقائع الرسمية العراقية، العدد (4012)، 28 ديسمبر/كانون الأول 2005، ص ٥.
(15) صدام عبد الستار رشيد، "السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة تحليلية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (3)، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2019، ص 110.
(16) نهى جاسم حسين، "واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003"، مجلة قضايا سياسية، العدد (12)، المركز الديمقراطي العربي، برلين (المانيا)، 2022، ص 86.
(17) جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: الماضي- الحاضر– المستقبل (2003-2020)، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2016، ص 259.
(18) حميدة عبد الحسين محمد وسعدون شال ظاهر، "تأثير الموقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية"، مجلة البحوث الجغرافية، المجلد (15)، العدد (2)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2020، ص ٢٣٦.
(19) رابعة فلاح سند، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، ٢٠١٣، ص ٦٥.
(20) وسناء محمد إبراهيم، "العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)"، مجلة قضايا سياسية، العدد (43-44)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص 116.
(21) خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، 2012، ص 34-35.
(22) مالك دحام الجميلي ولمياء محسن الكناني، "العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية ميناء مبارك"، مجلة دراسات دولية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص ١٥٧.
(23) حسين علي معروف عران، المرتكزات الجغرافية الرئيسية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، 2022، ص 294.
(24) زهراء كريم صفر الربيعي، سياسة المحاور في الشرق الأوسط واثرها على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان، العراق، 2019، ص 168.
(25) مصطفى كامل، واقع وآفاق تطور العلاقات العراقية-السعودية: العراق ومحيطه الإقليمي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد (18)، ط1، بغداد، 2020، ص 84.
(26) عباس حمزة الشمري، الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الاثني بين العراق دول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية وأثرها على الأمن الوطني العراقي، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر، بابل، 2022، ص 8.
(27) نوار جليل هاشم، "رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (49)، السنة (13)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، 2024، ص 23.
(28) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين (المانيا)، ٢٠١٨، ص ١٨٧.
(29) أحمد عبد الأمير الأنباري، "التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣: تحديات السياسة القطرية أنموذجًا"، مجلة دراسات دولية، العددان (72 و 73)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 30 حزيران 2018، ص ١١٢.
(30) أحمد عبد الأمير الأنباري، الأزمة الخليجية–القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018، ص ٢٠-22.
(31) مفيد الزيدي، العلاقات العراقية–القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (قطر)، ٢٠١٩، ص ٣.
(32) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 178.
(33) جين لينينمونت وآخرون، المصدر السابق، ص ٦٩ .
(34) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 179.
(35) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 179.
(36) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 180.
(37) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 181.
(38) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 182.
(39) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 182.
(40) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 183.
(41) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 183.

(42) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 184.
(43) حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥– ٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، ٢٠١٧، ص 17.
(44) ينظر: جمال مالك عشم خلف، المصدر السابق، ص 185.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق:

- دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (الثامنة)، الباب (الأول)، جريدة الوقائع الرسمية العراقية، العدد (4012)، 28 ديسمبر/كانون الأول 2005.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

١. حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥– ٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، ٢٠١٧.
٢. حسين علي معروف عران، المرتكزات الجغرافية الرئيسية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، 2022.
٣. خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، 2012.
٤. رابعة فلاح سند، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، ٢٠١٣.
٥. زهراء كريم صفر الربيعي، سياسة المحاور في الشرق الأوسط واثرها على قوة الدولة في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان، العراق، 2019.
٦. عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، 2012.
٧. عدنان هادي نور الأسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005-2012، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2014.

ثالثًا: الكتب:

١. أحمد عبد الأمير الأنباري، الأزمة الخليجية–القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018.
٢. جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: الماضي- الحاضر– المستقبل (2003-2020)، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمّان (الأردن)، 2016.
٣. حسن علاوي خليفة، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
٤. خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
٥. عباس حمزة الشمري، الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل الاثني بين العراق دول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية وأثرها على الأمن الوطني العراقي، ط1، مؤسسة دار الصادق الثقافية للنشر، بابل، 2022.
٦. مصطفى كامل، واقع وآفاق تطور العلاقات العراقية-السعودية: العراق ومحيطه الإقليمي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد (18)، ط1، بغداد، 2020.
٧. مفيد الزيدي، العلاقات العراقية–القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (قطر)، ٢٠١٩.
٨. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين (المانيا)، ٢٠١٨.

رابعًا: البحوث والدراسات المنشورة:

١. أحمد عبد الأمير الأنباري، "التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣: تحديات السياسة القطرية أنموذجًا"، مجلة دراسات دولية، العددان (72 و 73)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 30 حزيران 2018.

٢. جمال مالك عشم خلف، "واقع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2005"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (4)، العدد (33)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2023.

٣. حميدة عبد الحسين محمد وسعدون شال ظاهر، "تأثير الموقع الجغرافي على العلاقات العراقية-السورية"، مجلة البحوث الجغرافية، المجلد (15)، العدد (2)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2020.

٤. صباح نعاس شنافة، "استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، العدد (51)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012.

٥. صدام عبد الستار رشيد، "السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق: دراسة تحليلية مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (3)، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2019.

٦. ظاهر عبد الزهرة الربيعي وعبد الأمير هادي العمري، "السياسة الخارجية العراقية ومحدّداتها بعد عام 2003"، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (9)، العدد (1)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، 2019.

٧. علي عباس مراد، "الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة"، مجلة قضايا سياسية، المجلد (4)، العدد (13)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.

٨. كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص"، مجلة دراسات دواية، مركز الدراسات الدولية، العدد (44)، جامعة بغداد، 2010.

٩. مالك دحام الجميلي ولمياء محسن الكناني، "العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية ميناء مبارك"، مجلة دراسات دولية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

١٠. نهى جاسم حسين، "واقع العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام 2003"، مجلة قضايا سياسية، العدد (12)، المركز الديمقراطي العربي، برلين (المانيا)، 2022.

١١. نوار جليل هاشم، "رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (49)، السنة (13)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، 2024.

١٢. وسناء محمد إبراهيم، "العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)"، مجلة قضايا سياسية، العدد (43-44)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦.